الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
29 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد راسبرانت (نائب الرئيس) ..... (السويد)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماك لورغ

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-57991 (A)

في غياب السيد برودي (هنغاريا)، تولى الرئاسة السيد راسبرانت (السويد)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/63/32، A/63/94، A/63/119 و Corr.1 و Add.1 و A/63/509)

١ - **السيد شواسوتو** (رئيس لجنة المؤتمرات): في سياق عرضه لتقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠٠٨ (A/63/32)، قال إن كلا من التقرير ومشروع القرار الوارد في المرفق الأول قد اعتمد بتوافق الآراء. ويتجلى في التقرير نفسه اتساع مناقشة جميع البنود، وكان نطاق الآراء التي تم الإعراب عنها شهادة على الجهود التي تبذلها لجنة المؤتمرات لإحراز تقدم بشأن بعض المسائل المزمنة والصعبة للغاية.

٢ - وذكر أن الجزء الأول من مشروع القرار، يوافق على مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩، رهنا بالشروط الواردة في مشروع القرار ذاته، ويأذن للجنة المؤتمرات بتقديم أي تعديلات على الجدول تقتضيها الإجراءات والقرارات التي تتخذها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

٣ - ويتناول الجزء الثاني من مشروع القرار الاستفادة من موارد خدمة المؤتمرات. وأشارت لجنة المؤتمرات إلى أن معدل الاستخدام الإجمالي في مراكز العمل الرئيسية الأربعة الذي ظل دون تغيير في عام ٢٠٠٧ عما كان عليه في عام ٢٠٠٦، لا يزال فوق النقطة المرجعية المقررة وهي ٨٠ في المائة. وأفاد بأنه أجرى مشاورات مع رؤساء وأمناء الهيئات الخمس التي لم تستخدم مواردها استخداما كاملا لمدة ثلاث سنوات متتالية من أجل إيجاد طرق ووسائل فعالة لتحسين الوضع. وكان ثلاث من هذه الهيئات من اللجان الرئيسية للجمعية العامة، التي يمكن رفع معدلات استخدامها الذي يتراوح من ٧٢ إلى ٧٥ في المائة، إلى المستوى القياسي بإجراء تحسين في إلغاء الجلسات وفي التأخير في البدء والإنهاء المبكر.

٤ - وأضاف أنه تم اقتراح عدد من الحلول الشاملة لنقص الاستخدام، بما فيها بدء الجلسات واختتامها في الوقت المحدد، وتحسين التخطيط لبرامج العمل للحد من عدد الجلسات المطلوبة. وأوضح أثر إهدار خدمات المؤتمرات وذلك بتحديد كميتها بقيمة نقدية. وبتقدير كلفة عقد جلسة لمدة ثلاث ساعات مع الترجمة الشفوية بست لغات في نيويورك بمبلغ ١١ ٢٥٠ دولار، فإن جميع المكاتب والأمانات قد وافقت على أنه لا بد من تجنب الاستخدام الناقص. وينبغي أن يظل أمناء اللجان على اتصال وثيق مع مخططي الجلسات لإعطاء إشعار مسبق باختصار الجلسات حتى يتسنى إعادة تخصيص الخدمات، وخاصة لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء.

٥ - ومن أجل زيادة تحسين معدلات الاستخدام، اقترح نهج ثلاثي الأبعاد على النحو التالي: أولا، ينبغي لرئيس لجنة المؤتمرات أن يواصل إجراء مشاورات مع رؤساء، الهيئات التي تستخدم خدمات المؤتمرات استخداما ناقصا، ولا سيما الرؤساء الجدد؛ ثانيا، ينبغي أن تواصل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات اتباع النهج الاستباقي الذي تتبعه في مرحلة التخطيط؛ ثالثا، ينبغي للهيئات الحكومية الدولية، قدر الإمكان، أن تكون أكثر واقعية في طلباتها للحصول على خدمات المؤتمرات.

٦ - وأردف أن تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/63/119) قدم لأول مرة، إحصاءات عن الهيئات التي يحق لها أن تجتمع ''حسب الحاجة''، مشيرا إلى أنه تم توفير الخدمات لنسبة ٨٨ في المائة من الجلسات المعنية في عام ٢٠٠٧. وتطلب لجنة المؤتمرات إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير في هذا الشأن.

٧ - وتطرق إلى توفير خدمات المؤتمرات لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء، فقال إن النسبة المئوية للجلسات التي وفرت لها الترجمة الشفوية قد زادت من ٧٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام مواصلة استكشاف طرق مبتكرة لمعالجة الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء إذا لم تتوفر خدمات المؤتمرات.

٨ - وذكر أن لجنة المؤتمرات لاحظت بارتياح أن جميع اجتماعات الهيئات التي يوجد مقرها في نيروبي، قد انعقدت في نيروبي في عام ٢٠٠٧، ورحبت بالأنشطة الترويجية التي تقوم بها إدارة مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمر الذي أدى إلى استمرار زيادة استخدام مرافق المؤتمرات في عام ٢٠٠٧.

٩ - ويتناول الجزء الثاني- باء من مشروع القرار تأثير المخطط العام لتجديد مباني المقر على الاجتماعات التي ستعقد في المقر أثناء تنفيذه. وطلب إلى منظمي الاجتماعات والمطالبين بعقدها مجددا إجراء اتصال وثيق مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات عند تحديد مواعيد الاجتماعات، وذلك لرفع القدرة على التنبؤ في تنسيق الأنشطة في المقر خلال فترة التشييد إلى أقصى حد ممكن. وينبغي مواصلة تقديم ما يكفي من الدعم لخدمات المؤتمرات في مجال تكنولوجيا المعلومات في حدود الموارد المتاحة في الإدارة، وذلك لكفالة عمل تلك الخدمات بدون انقطاع طوال فترة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٠ - ويتناول الجزء الثالث من مشروع القرار مسألة الإدارة الكلية المتكاملة. وبينما تحيط لجنة المؤتمرات علما مع التقدير بالمبادرات المتخذة لتبسيط الإجراءات وتحقيق وفورات الحجم، فإنها تطلب أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام بشأن خطة المؤتمرات معلومات عن الوفورات المالية التي تحققت من خلال مشاريع الإدارة الكلية المتكاملة.

١١ - وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالوثائق والنشر، التي يتناولها الجزء الرابع من مشروع القرار، تلاحظ لجنة المؤتمرات التأخير الذي لم يسبق له مثيل في إصدار الوثائق، مما أثر بشدة على عمل الجمعية العامة؛ وهي تدعو الأمين العام إلى استكشاف المزيد من تدابير المساءلة الفعالة لكفالة قيام معدي التقارير وكبار المديرين بما يلزم في الوقت المناسب لإصدار الوثائق بجميع اللغات الرسمية الست، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة في دورتها الرابعة والستين.

١٢ - وبعد أن أشار بصفة خاصة إلى التأخر في تقديم الوثائق من جانب الإدارات المعدة لها خلال الجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة للجمعية العامة، ذكر أن لجنة المؤتمرات تطلب أيضا إلى الأمين العام زيادة جهوده لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك تشكيل فرقة عمل. وفي انتظار عرض تقرير الأمين العام على الجمعية العامة، تود لجنة المؤتمرات أن تتلقى في دورتها التنظيمية في عام ٢٠٠٩، تقريرا مؤقتا عن نتائج المشاورات، والإجراءات المتخذة لتذليل الصعوبات المتصلة بالوثائق المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام. وستنظر اللجنة الخامسة في التقرير المؤقت في الجزء الثاني من الدورة الثالثة والستين المستأنفة للجمعية العامة.

١٣ - واستطرد أن الجزء الخامس من مشروع القرار، المكرس للمسائل ذات الصلة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، يضع في اعتباره تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة الترتيبات الخاصة الحالية التي تنظم تعيين موظفي المساعدة المؤقتة في دوائر اللغات في جميع مراكز العمل الرئيسية الأربعة، وخاصة من حيث الامتثال للأنظمة والقواعد والولايات الصادرة عن الجمعية العامة في مجال إدارة الموارد البشرية.

١٤ - وأفاد بأن لجنة المؤتمرات ترحب بالمبادرة المتعلقة بالبحث عن حل طويل الأجل لارتفاع معدلات الشواغر في دوائر اللغات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عن طريق الاستعانة بخبير استشاري لاستكشاف إمكانات تعزيز التدريب المهني للمترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين في القارة الأفريقية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في دورتها الرابعة والستين. وهي تعترف أيضا بالمشاكل الحادة التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة في جنيف في مجال توفير خدمات المؤتمرات المطلوبة، وتطلب إلى الأمين العام أن يتناول هذه المسألة ويبذل كل جهد ممكن لمعالجة الزيادة الحالية في عدد الاجتماعات.

١٥ - وبعد أن لاحظ أن القصد من اعتماد الجمعية العامة للفقرة ١ من الجزء السادس من قرارها ٣٠٥/٥٧ هو زيادة توافر المتقاعدين من موظفي اللغات للعمل في دوائر اللغات، ذكر أن لجنة المؤتمرات تطلب إلى الأمين العام توضيح وتنفيذ أحكام هذه الفقرة بشأن الحد الأقصى لإيرادات موظفي اللغات المتقاعدين من الأمم المتحدة.

١٦ - ومضى يقول إن لجنة المؤتمرات ترحب بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام لمعالجة الوضع الديموغرافي، ومسألة التخطيط للخلافة بشكل أكثر فعالية، ولا سيما عن طريق اللجوء إلى المساعدة المؤقتة لتلبية الاحتياجات الملحة بتعزيز برامج التدريب الداخلي والخارجي، ومن خلال تطوير تبادل الموظفين بين المنظمات والاتصال بالمؤسسات التي تدرب موظفي اللغات للعمل في المنظمات الدولية.

١٧ - وختم كلامه بقوله إن لجنة المؤتمرات تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن الخطوات المتخذة لتعزيز جودة الترجمة، وخاصة بالنسبة للترجمة التعاقدية؛ وعن الخبرة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتبعة في مراكز العمل الرئيسية للقيام بمراقبة جودة الترجمة التعاقدية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بعدد الموظفين اللازمين للقيام بتلك المهمة ومستواهم المناسب، وعن أثر توظيف العاملين لحسابهم الخاص على جودة الترجمة الشفوية في جميع مراكز العمل.

١٨ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال إنه يرغب في التركيز على كيفية قيام إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالتصدي للتحديات التي تواجهها حاليا، وأن يشير إلى أن الإدارة قامت، في إطار الإصلاح الشامل للأمم المتحدة الذي بدأ منذ أكثر من ست سنوات، بإجراء تغييرات هامة لتحسين كفاءة وفعالية الخدمات التي تقدمها للدول الأعضاء.

١٩ - وذكر أن تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/63/119) يلقي الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ مفهوم الإدارة الكلية المتكاملة لخدمات المؤتمرات، حيث واصلت الإدارة تحديد الفرص المتاحة لتوحيد أساليب العمل في جميع مراكز العمل، والعمل على زيادة التكامل وتقاسم الموارد حيثما أمكن ذلك. ويجرى استعراض التقدم المحرز ومناقشة الفرص الجديدة والاتفاق عليها في اجتماع الإدارة التنسيقي السنوي لمديري خدمات المؤتمرات، وتجري متابعتها وفقا لخطة عمل يتفق عليها خلال الاجتماع.

٢٠ - وأفاد بأن الإدارة واصلت سيرها قدما في المبادرة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات، التي تتألف من ثلاثة مشاريع منفصلة تهدف إلى تعزيز تكامل نظام معلومات إدارة المؤتمرات على الصعيد العالمي، في مقر الأمم المتحدة، ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا. وتجري مناقشة ورصد تقدم هذه المشاريع، التي يقود كل منها أحد مراكز العمل المختلفة عن كثب من خلال التداول المنتظم بالفيديو وتقاسم الحيز الإلكتروني على نطاق واسع. ويؤدي شرط تحقيق الاتساق على نطاق المنظمة، دون إغفال

الخصائص المحددة لكل مركز من مراكز العمل، إلى إيجاد حاجة إلى قدر كبير من التعاون الذي تنجم عنه نتائج مشجعة ولو كان يتسم بكثافة اليد العاملة.

٢١ - وأضاف أن ممارسات تخطيط الوثائق في المقر، التي اتسمت بقوة أكبر، كان لها أثر إيجابي بالفعل، على تقديم الوثائق في حينها وعلى طولها، على سبيل المثال، حيث بذلت معظم الإدارات ما بوسعها لضغط تقاريرها وكفالة تقديمها إلى الإدارة في الوقت المناسب. ومع التسليم بأن الوضع لا يزال بحاجة إلى التحسين، فإن الإدارة تعمل بنشاط مع كل من الإدارات والهيئات الحكومية الدولية المعدة للتقارير، مذكرة إياها بأن تدفق العمل في إنتاج الوثائق يجب أن يكون منظما، من أجل إدارة الوثائق بطريق استباقية تفي بالتحسينات المرجوة.

٢٢ - وأردف أن الأمانة العامة عازمة على عدم السماح بتكرار المشاكل التي تواجهها اللجنة الخامسة بإتاحة الوثائق خلال الجزء الثاني من دورة الجمعية العامة الثانية والستين المستأنفة في عام ٢٠٠٨. وشاركت الإدارة مع الإدارات وأمانتي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لتنسيق عقد سلسلة من الاجتماعات لتقييم الوضع، وتحديد المشاكل واتخاذ إجراءات تصحيحية لتوفير خدمات أفضل. وأعربت لجنة المؤتمرات عن تأييدها لهذه المبادرة، وأوردتها في صياغة مشروع القرار في تقريرها، بانتظار تقديم تقرير مؤقت عن أنشطة فرقة العمل التي تنظر في تأخر تقديم الوثائق. وبينما تبذل الإدارة قصارى جهدها لخدمة جميع المنتديات الدولية، فإن من شأن الوثائق المفرطة الطول، والتي تقدم في وقت متأخر، أو حتى في شكل غير متوقع تماما، أن تعطل حتى أفضل الخطط كفاءة.

٢٣ - وكما هو الحال في بقية الأمانة العامة، فإن الأعداد الكبيرة من موظفي الإدارة الذين سيتقاعدون في السنوات الأربع أو الخمس القادمة، سيجعل تخطيط التعاقب مسألة تثير قلقا بالغا. وتعد المشكلة التي تواجهها الإدارة حادة للغاية نظرا لأنه لا يمكن أن يتوقع من موظفي اللغات أن يتسموا بالفعالية بشكل كامل فور تعيينهم. ومن المهم للغاية أن يجري توجيه وتدريب الموظفين المعينين حديثا بشكل صحيح بواسطة المزيد من كبار الموظفين بسبب تعقد العمل اللغوي وخصوصية قواعد المنظمة فيما يتعلق باستخدام اللغات والمصطلحات، وما إلى ذلك. وفي المقر في نيويورك، تفاقم أثر حالات التقاعد الواسعة النطاق بالاتجاه الذي ظهر مؤخرا بين الموظفين للانتقال أفقيا إلى مراكز عمل تعتبر أكثر جاذبية.

٢٤ - واستطرد أن الحل الهيكلي لمشكلة الخلافة - زيادة كبيرة في حصول الإدارة على الموظفين - يعتبر أسهل تحقيقا من الناحية النظرية منه في الممارسة العملية. وتعرب الإدارة عن قلقها، كما فعلت من قبل، لعدم كفاية قدرة مكتب إدارة الموارد البشرية على تنفيذ عمليات التوظيف الشاملة اللازمة على وجه السرعة، لتحديد واختيار وتأمين الموظفين ذوي الكفاءة العالية، وبخاصة في دوائر اللغات، التي يجري فيها التوظيف حصرا من خلال الامتحانات التنافسية الدولية. ولا يزال هناك خطر يتمثل في أن التحول الديمغرافي الحالي يمكن أن يؤثر سلبا على نوعية الخدمة التي تعتمد عليها الدول الأعضاء.

٢٥ - وبدلا من أن تقف الإدارة موقف المتفرج في مواجهة هذا الوضع، فإنها على اتصال مستمر مع مكتب إدارة الموارد البشرية من أجل التخطيط المسبق للامتحانات التنافسية وعقدها بصورة أكثر تواترا. وقد وضعت برنامجا للاتصال يستهدف عددا من الجامعات التي تستجيب المناهج الدراسية لديها لمتطلبات دوائر اللغات في الأمم المتحدة. ولم يتم إلا مؤخرا، توقيع مذكرات تفاهم مع جامعة هرزين في سانت بطرسبورغ، وجامعة بكين للدراسات الأجنبية وجامعة شانغهاى للدراسات الدولية. كما تجري اتصالات

مع الجامعات في البلدان الناطقة بالعربية، وفي أفريقيا، وفي إسبانيا وأمريكا اللاتينية، والبلدان الناطقة بالفرنسية عن طريق المنظمة الدولية للفرانكفونية.

٢٦ - وبينما تعمل هذه الجهود التي تبذلها الإدارة وما يتصل بها، على تحسين توظيف أنسب الفنيين اللغويين لجميع اللغات في الوقت المناسب، فإن الإدارة لا تستطيع تأجيل اتخاذ إجراء حتى تحقيق هذه النتيجة، وبالتالي، فإنها تسعى للحصول على مساعدة الجمعية العامة بأن تعتمد نهجا من ثلاثة محاور لمعالجة هذا الوضع إلى أن ينضم إلى المنظمة جيل جديد من موظفي اللغات ويصبح جاهزا للعمل تماما. وكمثال على هذه المشكلة، أدى نقص المترجمين الشفويين إلى التهديد بتقويض خدمة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في الدوحة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الذي تزامن مع ذروة الطلب في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ومع أن الإدارة، لأسباب تشغيلية واضحة، تعتمد عادة على الموظفين المتقاعدين للمساعدة في مثل هذه الظروف، فإن معظم الموظفين المتقاعدين الذين يمكن توظيفهم في إطار التعيينات المؤقتة يكونون قد وصلوا إلى الحد الأعلى للأجور التي أقرتها الجمعية العامة. وبعد أن نظرت اللجنة الاستشارية في هذه المسألة، أشارت إلى أن الأمانة العامة في وضع يمكنها من تقديم حل عن طريق إعادة تفسير مصطلح ''أيام العمل'' في إطار حساب الأجور. وفي اليوم السابق، أطلعه مكتب إدارة الموارد البشرية على مضمون التعديلات، التي يفترض أنها ذات أثر فوري، للقيود المفروضة على استخدام المتقاعدين من موظفي اللغات الذين يمكن الآن الاستعانة بهم لمدة قد تصل إلى ١٢٥ يوم عمل. ومع ذلك، فإن ذلك الحل لم يكن أكثر من مسكن، ولا يعالج تحديات التعاقب التي تواجه الإدارة معالجة تامة.

٢٧ - ويتمثل الجزء الأول من النهج ثلاثي الأبعاد الذي اقترحته الإدارة هو الطلب إلى لجنة المؤتمرات، ومكتب إدارة الموارد البشرية والجمعية العامة الموافقة على التنازل عن الحد الأعلى للأجور لمعالجة المشكلة الآنية. ويتمثل الجزء الثاني من هذا النهج في الطلب إلى الجمعية العامة أن تزيد الحد الأعلى للأجور إلى ١٨٥ يوم عمل في السنة بصورة دائمة، وذلك من أجل أن تكون قادرة على الاستفادة بشكل أكبر من الموظفين المتقاعدين في المدى المتوسط، نظرا إلى أن الأمانة العامة لن تكون قادرة على تنظيم عدد من المسابقات لموظفي اللغات التي تشترطها الإدارة لتجديد قوائم اللغات. ويتمثل الجزء الثالث من النهج في دراسة سن التقاعد الإلزامي. فإلزام موظفي الأمم المتحدة بالتقاعد في سن ٦٢ أو حتى ٦٠ عاما، لا معنى له في العالم الحديث. والولايات المتحدة وكندا، كمثالين فقط، لم يعد لديهما سن للتقاعد الإلزامي. وسن التقاعد لموظفي اللغات هو ٦٥ سنة في الاتحاد الأوروبي. ومن المؤكد أن إبطاء التقاعد الوشيك لعدد كبير من موظفي اللغات في الإدارة يعد أكثر عملية، مما يتيح لها الوقت الكافي لتوظيف وتدريب من يخلف المتقاعدين ويكفل انتقال الذاكرة المؤسسية الثمينة.

٢٨ - وخلاصة القول، إنه يطلب إلى اللجنة الخامسة أن توافق على التنازل عن الحد الأقصى لأجور المتقاعدين اللغويين الذين تعينهم الإدارة حتى نهاية عام ٢٠٠٩، للنظر في إقرار زيادة دائمة للحد الأقصى للسنوات المقبلة، تصل إلى ١٨٥ يوم عمل، و/أو بحث إمكانية التنازل عن سن التقاعد الحالي لجميع موظفي اللغات إلى أن تنتهي موجة حالات التقاعد ويتم توظيف من يحل محل المتقاعدين.

٢٩ - ومضى يقول إن المخطط العام لتجديد مباني المقر يهدد بأن يكون له أثر كبير على عمل الإدارة. وفي حين أن من شأن استراتيجية التعجيل التي اعتمدت مؤخرا أن تختصر وقت التجديد الشامل، فإنه لا مفر من أن تزيد احتمال الانقطاع. ويود أن يؤكد للجنة أنه سيكون هناك ما يكفي من مرافق المؤتمرات لإتاحة الفرصة لجميع الأنشطة الرئيسية

التي تضطلع بها الأجهزة الحكومية الدولية والهيئات التي تلتقي عادة في المقر وفقا لجدول المؤتمرات. ومع ذلك، سيكون هناك مؤقتا عدد أقل من مرافق المؤتمرات لعقد الاجتماعات المتوازية، والمناسبات الجانبية والمناسبات المماثلة. وسوف ينتشر موظفو الإدارة عبر خمسة مواقع متفرقة، على بُعد مسافات معقولة يسهل الوصول إليها من مبنى الأمانة العامة، ولكنها ليست قريبة منه، أو قريبة من بعضها البعض على النحو المرغوب فيه أصلا. وسيكون مكان إيواء الموظفين المؤقتين غير مناسب أيضا. وعلى الرغم من أن موظفي الإدارة يتحلون بالمرونة وسوف يبذلون قصارى جهدهم لتوفير ما يلزم من خدمات عالية الجودة، فإن ظروف العمل تلك قد تؤثر على قدرتهم على تنفيذ جميع النواتج المأذون بها في الوقت المناسب في أوقات ذروة الطلب. وستبذل جميع الفروع المعنية بالتخطيط والتجهيز كل جهد ممكن لتجنب انقطاع الخدمة، بما في ذلك عن طريق استخدام أساليب بديلة للعمل، حيثما كان ذلك ممكنا.

٣٠ - وقال إن هناك مسألة ذات صلة، ولكنها لم تُحل حتى الآن، وهي مسألة زيادة عدد الموظفين الذين تحتاج إليهم دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للإدارة، التي كان من المتوقع أن تكفل أداء أكثر من عشرة أنظمة للمهام الحرجة دون انقطاع طوال عملية التجديد، في سائر المواقع العديدة. ولذلك، فإنه يجدد مناشدته للجنة الخامسة بأن توافق على ما يكفي من الموظفين الدائمين من الفئة الفنية لدائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة الحرجة المقبلة من المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك تخصيص اعتماد في ميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لوظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفتين برتبة ف-٢.

٣١ - وذكر أنه لا يمكن الحكم على أداء الإدارة، بوصفها المقدم الرئيسي للخدمات إلا من جانب الجهات المستفيدة منها. ولذلك، فإن أعضاء اللجنة الخامسة يطلبون إنجاز الدراسة الاستقصائية السنوية لإدارة المؤتمرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوفود مدعوة إلى إرسال آرائها في استمارات التغذية المرتدة التي يحتفظ بها مساعدو خدمة الاجتماعات في جميع غرف الاجتماعات. وستتيح المعلومات التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة تمكين الإدارة من تقديم أفضل الخدمات.

٣٢ - **السيد بيلوف** (شعبة تخطيط البرامج والميزانية): لفت الانتباه إلى المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وأدلى ببيان شفوي عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على الفقرات ٨ و ١٧ و ١٩ من الجزء الخامس من مشروع القرار عن خطة المؤتمرات الوارد في المرفق الأول من تقرير لجنة المؤتمرات (A/63/32).

٣٣ - وذكر أنه سيجري استعراض المسائل المشار إليها في الفقرة ٨، وستقدم عنها تقارير وفقا لإجراءات الميزانية المقررة خلال فترة السنتين الحالية؛ وسينظر في المسائل المشار إليها في الفقرة ١٧ في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛ وسيقدم تقرير عن الآثار المالية التي ستنشأ في المستقبل فيما يتعلق بالفقرة ١٩ إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وتبعا لذلك، لن تنشأ في المرحلة الراهنة، أية آثار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣٤ - **السيدة نديايي** (مكتب خدمات الرقابة الداخلية): في سياق عرضها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة الترتيبات الخاصة الحالية التي تنظم تعيين موظفي المساعدة المؤقتة في دوائر اللغات في جميع أنحاء مراكز العمل الرئيسية الأربعة (A/63/94)، قالت إن الوظائف قيد النظر تمول بموجب الترتيبات الخاصة للمساعدة المؤقتة في دوائر اللغات، في المقام الأول من الميزانية العادية من خلال آلية تمويل فريدة أنشئت خصيصا لإكمال الموارد الدائمة لخدمة المؤتمرات في مقر الأمم المتحدة ومكاتب الأمم المتحدة في

جنيف ونيروبي وفيينا. وأفادت بأن شروط خدمة المتخصصين في اللغات تحكمها قرارات الجمعية العامة ٥٩/٢٦٥، و ٦٠/٢٣٦ بـاء، و ٦١/٢٣٦ و ٦٢/٢٢٥، والنظامان الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة، والاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات التحريريين والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات الشفويين.

٣٥ - وذكرت أنه تبين من عملية المراجعة أنه لا يوجد أي نهج شامل لإدارة تعيين موظفي المساعدة المؤقتة في دوائر اللغات. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك معايير ومبادئ توجيهية أو إجراءات تشغيل موحدة واضحة، يمكن استخدامها في جميع مراكز العمل، لتوظيف وإدارة موظفي المساعدة المؤقتة. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أن عدم وجود مبادئ توجيهية وإجراءات موحدة يمكن أن يؤدي إلى عدم الامتثال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالمساواة في التوظيف والاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات التحريريين والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات الشفويين بشأن شروط الخدمة.

٣٦ - وأفادت بأنه، نتيجة لعدم كفاية الإجراءات وما ترتب عليه من انعدام الشفافية والاتساق في إعداد القوائم واختيار المرشحين، لم يتمكن مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تحديد ما إذا كان موظفو المساعدة المؤقتة المعينون من قبل جميع دوائر اللغات قد عوملوا ووفرت لهم شروط عمل وموارد ملائمة على قدم المساواة. وفي مقر الأمم المتحدة، لم تقم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بوضع الإجراءات المناسبة التي يمكن استخدامها في جميع مراكز العمل لتحديد مكان الإقامة المهني لموظفي المساعدة المؤقتة. ونتيجة لذلك، كانت عقود موظفي المساعدة المؤقتة في عدد من الحالات في نيويورك وجنيف وفيينا، تستند إلى شروط الخدمة المحلية حتى لو تم تعيين الموظفين من بلدان خارج مراكز العمل المعنية. وتبين أن نمط تعيين موظفي المساعدة المؤقتة لخدمات اللغات في مراكز العمل هذه يدل على أن بعض دوائر اللغات يفضل تعيين مرشحين في إطار شروط الخدمة المحلية ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن المديرين مهتمون بفعالية التكلفة والكفاءة. وفي حين أن جميع مراكز العمل الأربعة تقوم بتخطيط القدرات لتحديد احتياجاتها من موظفي المساعدة المؤقتة، لم يكن هناك عملية تخطيط شاملة، وكان هناك اختلاف في النهج المتبع في وتيرة التخطيط، وأهمية البيانات المستخدمة في التخطيط وخطط تقييم القدرات من مركز عمل إلى آخر. وقامت الإدارة بإحاطة المكتب علما بأن مشروع الإدارة الكلية المتكاملة يهدف إلى تنسيق الإجراءات وتوحيد الممارسات وتقاسم الموارد عبر أربعة مراكز عمل لخدمة المؤتمرات.

٣٧ - وأضافت أنه تم تقديم ما مجموعه ست توصيات إلى الإدارة، بما في ذلك تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة لتحديد مكان الإقامة المهني، وبالتالي تحديد شروط خدمة موظفي المساعدة المؤقتة في دوائر اللغات؛ واستعراض وتحديث الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات التحريريين والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات الشفويين لكفالة الاتساق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة؛ وإعداد قوائم تدار مركزيا للمرشحين والإجراءات ذات الصلة لاستخدامها من قبل جميع دوائر اللغات. وقد قبلت الإدارة جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهي بصدد تنفيذها.

٣٨ - **السيد كيلابيل** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذا الصلة (A/63/509)، وقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لكفالة الجودة المثلى لخدمات إدارة المؤتمرات بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وإدخال تحسينات

في التعاون بين مراكز العمل. وأدى نقل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي وضعتها الإدارة إلى تمكين اللجان الإقليمية من رفع مستوى تطبيقات خدمة المؤتمرات. كما أحاطت اللجنة الاستشارية علما بالتقدم المحرز في تنفيذ الإدارة الكلية المتكاملة لخدمة المؤتمرات، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل عن خطة المؤتمرات، معلومات عن الوفورات المالية التي يساعد النظام على تحقيقها. وتشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة استمرار الجهود المبذولة لتحقيق المكاسب المثلى للكفاءة.

٣٩ - وفيما يتعلق بتأثير المخطط العام لتجديد مباني المقر على خدمات المؤتمرات، ذكر أنه لا بد من أن يستمر تقديم الخدمات للاجتماعات التي تعقد في المقر دون انقطاع. ولا بد من إشراك كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات لكفالة التقيد بمعايير تكنولوجيا المعلومات والسياسات والإجراءات.

٤٠ - وأفاد بأن اللجنة الاستشارية تعرب عن قلقها إزاء بطء عملية التوظيف لملء الوظائف الشاغرة لخدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، واستمرار ارتفاع معدل الشواغر في قسم الترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. كما تطلب إجراء تحليل للأسباب الكامنة وراء التأخير في ملء الشواغر في بعض مجالات خدمات المؤتمرات وإدراجه في تقرير لاحق عن خطة المؤتمرات.

٤١ - ونظرا لأن من المتوقع ارتفاع معدل دوران الموظفين في دوائر اللغات، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالعمل مع شركائها في قسم الامتحانات والاختبارات التابع لمكتب إدارة الموارد البشرية على تحسين التخطيط لملء هذه الشواغر من خلال عقد الامتحانات التنافسية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، يتسم التحسين المقرر لعملية الامتحانات وأنشطة الاتصال بغاية الأهمية.

٤٢ - وفيما يتعلق بموضوع النشر، قال إن اللجنة الاستشارية تشجع الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى تحسين استخدام قدرات الطباعة الداخلية وتبادلها وزيادة استخدامها.

٤٣ - وختم كلامه بقوله إنه ينبغي النظر في هذا التقرير بالتزامن مع التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/7)، وتقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠٠٨ (A/63/32) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٤ - **السيد هانت** (أنتيغوا وبربودا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن نوعية خدمات المؤتمرات تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للمجموعة، وأن مشروع القرار بشأن خطة المؤتمرات المقدم من لجنة المؤتمرات يوفر أساسا سليما لعمل اللجنة الخامسة. وأعرب عن أمله في أن يجري الحفاظ على المعدل الحالي المرضي لاستخدام خدمات المؤتمرات الذي يتجاوز المعدل القياسي البالغ ٨٠ في المائة وتحسينه. وأشار إلى معدل الاستفادة بنسبة ١٠٠ في المائة المسجل في نيروبي، والاتجاه الإيجابي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤٥ - وبعد أن أشار إلى اختصاصات لجنة المؤتمرات، المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ باء، أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت مبادرة الأمين العام بدعوة مجموعة الثمانية لعقد اجتماع للقمة في مقر الأمم المتحدة قد قدمت إلى اللجنة قبل أن يعلن عنها.

٤٦ - وذكر أن المجموعة تعرب عن قلقها بشأن استخدام مباني الأمم المتحدة من قبل عدد قليل من الدول لأنشطة لا تحافظ على نزاهة المنظمة أو على احترام مبادئها ومقاصدها، الأمر الذي أوجد الانطباع عن احتمال سوء استخدامها. وطلب توضيحا من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بشأن الترتيبات الإدارية لهذه الاجتماعات.

٤٧ - وفي حين أن المجموعة تلاحظ مع التقدير التحسن في النسبة المئوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية - الذي اعترفت به الجمعية العامة - التي قدمت فيها خدمات الترجمة الشفوية، وترحب بمبادرة إنشاء احتياطي استراتيجي من ثلاث جلسات إضافية في الأسبوع لاستخدامها حسب الحاجة، فإنه ينبغي إنشاء آلية مناسبة لتوفير الخدمات لجميع اجتماعات المجموعات الرئيسية على أساس دائم.

٤٨ - وبعد أن أشار إلى أن الغرض من مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة هو كفالة تقسيم العمل بشكل متوازن بين المقر ومراكز العمل الأخرى، وذلك بهدف تحسين نوعية الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، أكد على أنه ينبغي احترام الجوانب الفريدة لكل مركز من مراكز العمل وكل مجموعة من المجموعات اللغوية، ومبدأ المساواة في الرتبة عن العمل المتساوي، وأن جميع هذه المبادرات يجب أن تمتثل لقرارات الجمعية العامة.

٤٩ - وأضاف أن التعجيل في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر يجب ألا يكون له تأثير على جودة وتوافر خدمات المؤتمرات، أو المساواة في معاملة دوائر اللغات وشروط عملها. وينبغي أن تتخذ إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التدابير اللازمة لمواصلة تقديم الخدمات دون انقطاع، بينما يجري تنفيذ الخطة.

٥٠ - وأردف أن التأخر في تقديم وتجهيز وإصدار الوثائق بجميع اللغات الرسمية الست، من المشاكل المزمنة التي يجب أن تعالجها الأمانة العامة. وقد كان لهذا التأخير أثر سلبي بالغ على عمل اللجنة الخامسة في الجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة. وعلى الرغم من الترحيب ببعض التحسينات التي جرت في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، فإن إصدار الوثائق لا يزال لا يمتثل لقاعدة الأسابيع الستة. ويطلب كذلك توضيحا من رئيس اللجنة الاستشارية لسبب تأخر صدور تقريرها (A/63/509)، على الرغم من أن تقرير الأمين العام (A/63/119) قد صدر قبل نحو شهرين.

٥١ - وبعد أن لاحظ مع القلق التحديات التي تمثلها الحالة الديمغرافية في دوائر اللغات، أعرب عن ترحيبه ببرنامج الاتصال بالجامعات والرابطات المهنية، ودعا الأمانة العامة إلى وضع حل طويل الأجل لتخطيط التعاقب لتلك الخدمات.

٥٢ - وختم كلامه بقوله إنه يلفت انتباه اللجنة إلى حادثة وقعت في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ عندما حاول عدد من أعضاء مجموعة الـ ٧٧ التصويت على عدد من القرارات الحاسمة في اللجنة الرابعة لكنها أبلغت بأن تصويتها لن يحتسب، رغم أن الجمعية العامة قد اعتمدت قرارا يسمح لها بالتصويت أثناء الدورة الثالثة والستين. ولجأت الأمانة العامة، التي لم تكن تعلم بذلك الوضع على ما يبدو، إلى إلقاء اللوم فيما بعد على آلات التصويت. وتطلب المجموعة توضيحا من الأمانة العامة لما تعتبره مسألة خطيرة تتعلق بقدرة الدول الأعضاء على ممارسة حقوقها وامتيازاتها في الأمم المتحدة.

٥٣ - **السيدة تابوري** (فرنسا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا وأيسلندا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وليختنشتاين، والنرويج، ، فأعربت عن ترحيبها بالخطوات المتخذة في إطار مبادرة الإدارة الكلية لتنسيق الإجراءات، وتحقيق وفورات الحجم وتحسين نوعية خدمات المؤتمرات. وحثت الإدارة على السعي بنشاط لمواصلة جميع مبادرات الإصلاح.

٥٤ - وذكرت أن عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء يعتمد على تطبيق معايير صارمة في دوائر اللغات

وتوافر ما يكفي من مرافق المؤتمرات. ويجب أن يكفل الأمين العام تحقيق التوافق بين تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر وارتفاع جودة خدمات المؤتمرات التي يحق للدول الأعضاء أن تتوقعها.

٥٥ - وأضافت بأنه في ضوء التأخير الذي لم يسبق له مثيل في تقديم الوثائق وإصدارها في عام ٢٠٠٨، والذي أدى إلى إعاقة أعمال الجمعية العامة إلى حد كبير، فإن الاتحاد الأوروبي يحث الأمانة العامة على تكثيف جهودها لتصحيح هذه المشكلة، ولا سيما بالنسبة للوثائق التي تنظر فيها اللجنة الخامسة.

٥٦ - وعلى الرغم من اعترافها بالتحسينات التي تحققت في العديد من مراكز العمل، أردفت أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد لتحسين الوضع في العديد من مكاتب الأمم المتحدة. ورحبت بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمواجهة تحديات الوضع الديمغرافي والتخطيط لتعاقب الموظفين في دوائر اللغات من خلال استخدام المساعدة المؤقتة، وتبادل الموظفين والتدريب، والاتصال بالمؤسسات التعليمية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لاعتماد تقرير لجنة المؤتمرات ومشروع القرار الوارد في المرفق الأول.

٥٧ - **السيد ديفيد** (الفلبين): قال إن عملية إدارة المؤتمرات - توفير الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية والوثائق - أمر حيوي في تسهيل تلاقي الأفكار التي تسفر عن القرارات والمقررات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة. وما فتئت خدمة المؤتمرات تضطلع بدور فعال في بناء الركائز الثلاث للسلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وأعرب عن تأييد وفده للجهود المبذولة لمواصلة تحسين خدمات المؤتمرات وعن تقديره للتوجيهات التي قدمتها لجنة المؤتمرات.

٥٨ - وذكر أن التأخر في تقديم الوثائق مسألة ملحة تؤثر على عمل اللجنة الخامسة، وخاصة لأنه يستلزم إعادة جدولة الاجتماعات والنظر في قدر كبير من الوثائق في نهاية الدورة. وأعرب عن أمله في أن يستمر البحث عن حل دائم لهذه المشكلة.

٥٩ - وفي ضوء التوقعات المفزعة الواردة في التقرير السابق للأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/62/161) بأن نحو ٢٥ في المائة من موظفي اللغات سيتقاعدون في السنوات الخمس من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، أعرب عن تأييد وفده للجهود المبذولة لمعالجة هذه القضية عن طريق الامتحانات التنافسية، وتدريب الموظفين وبرامج التبادل، والتواصل مع مؤسسات التدريب اللغوي، وإمكانية تنفيذ برنامج المنح التدريبية لاجتذاب الفنيين اللغويين الشباب إلى الحياة الوظيفية في الأمم المتحدة.

٦٠ - **السيدة باتاكا** (أنغولا): تحدثت باسم المجموعة الأفريقية، فقالت إن المجموعة الأفريقية تود أن تعرب عن سرورها لملاحظة أنه، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٧ باء، واصلت الهيئات التي مقرها في نيروبي، عقد اجتماعاتها في نيروبي. وعلى الرغم من أن ذلك هو أمر إيجابي، فإن من المهم مواصلة استخدام استراتيجيات تسويق فعالة لاجتذاب المزيد من الزبائن.

٦١ - وذكرت أن من المخيب للآمال أن معدل الشواغر في قسم الترجمة الشفوية في مكتب نيروبي قد استقر على ما يبدو عند نسبة ٣٥ في المائة. وعلاوة على ذلك، وعلى خلاف مراكز العمل الأخرى، لا توجد وظائف برتبة ف-٥ في دوائر اللغات، وما كل وظائف المترجمين/المراجعين ممولة من موارد الميزانية العادية. وترى المجموعة أن ذلك يشكل معاملة تفضيلية وجهدا متعمدا لتقويض فعالية مكتب نيروبي. وتشير المجموعة إلى تعليق الأمين العام بشأن تحسين إمكانية اجتذاب موظفي لغات ممتازين عن طريق توفير وظائف برتب أعلى، وتلتمس الحصول على معلومات حول هذه النقطة.

٦٢ - وأعربت عن ترحيب المجموعة بوضع نظام الإدارة المتكاملة للمؤتمرات، الذي يهدف إلى تحقيق الشفافية في البيانات التشغيلية في جميع مراكز العمل، وأعربت عن أملها في أن يساعد هذا النظام على القضاء على عدم المساواة فيما بين مراكز العمل.

٦٣ - وأضافت أنه نتيجة للجهود الترويجية، ومبادرات الشراكات والتسويق التي تقوم بها إدارة المركز، فقد ارتفع معدل استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من ٤٢,٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٩,٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. وترحب المجموعة بذلك التحسن، وبالجهود الجارية لتطوير الصلات مع المراكز الأخرى، وذلك بهدف زيادة استخدام المركز. وتلاحظ المجموعة أن فريق الإدارة قام بتسويق المركز في نخبة مختارة من المؤتمرات الدولية البارزة ولكنها توصي بإجراء تقييم دقيق لتأثير مثل هذه المبادرات.

٦٤ - وختمت كلامها بقولها إن المجموعة الأفريقية تعرب عن ارتياحها لتكليف أحد كبار المراجعين للعمل في اللجنة بدلا من مترجم برتبة ف-٣، وأعربت عن أملها في اتخاذ تدابير مماثلة في المستقبل.

٦٥ - **السيدة فام** (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنت على لجنة المؤتمرات لطرح مشروع القرار الذي يحظى بتوافق الآراء، وحثت جميع الدول الأعضاء على تأييده.

٦٦ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالجهود الجارية التي تضطلع بها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لزيادة الكفاءة وفعالية التكاليف إلى أقصى حد ممكن دون المساس بنوعية خدماتها، وأعربت عن أملها بألا تنخفض النوعية أثناء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦٧ - وذكرت أنه بينما يحيط وفدها علما بأن معدل الاستخدام الإجمالي لموارد المؤتمرات ظل بنسبة ٨٣ في المائة وهو فوق المعدل القياسي المقرر البالغ ٨٠ في المائة، فإنه يعرب عن القلق لأن معدل الاستخدام في المقر بلغ ٧٩ في المائة. وهو يحث الإدارة على مواصلة السعي لاتخاذ التدابير المناسبة لكفالة الاستخدام الأمثل ويؤيد بقوة الحكم الوارد في مشروع القرار الذي يدعو الأمانات والمكاتب إلى إيلاء الانتباه لتفادي التأخر في بدء الجلسات والتبكير غير المقرر في اختتامها.

٦٨ - وأفادت بأن وفدها يشيد بالجهود الجارية التي تبذلها الأمانة لكفالة تقديم الوثائق وتجهيزها وإصدارها في حينها ويؤيد الحكم الوارد في مشروع القرار الذي يطلب بموجبه إلى الأمين العام أن يدعو فرقة العمل إلى الانعقاد مجددا لدراسة المسألة؛ وأن يقدم إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة المؤتمرات في دورتها التنظيمية لعام ٢٠٠٩ تقريرا مؤقتا عن الوثائق المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام؛ وتقريرا عن نتائج المشاورات والإجراءات المتخذة لحل المشكلة، لكي تنظر اللجنة الخامسة في التقرير في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة؛ وأن يقدم تقريرا شاملا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين عن طريق لجنة المؤتمرات.

٦٩ - وأضافت أنه بالرغم من أن الإدارة اتخذت خطوات لتبسيط عملياتها، فإنه يجب مواصلة زيادة الكفاءة، وخفض تكلفة الاجتماعات. ويعتبر تنفيذ المشروع العالمي لتكنولوجيا المعلومات، الذي يرمي إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات في نظم إدارة الاجتماعات وتجهيز الوثائق في جميع مراكز العمل خطوة في الاتجاه الصحيح.

٧٠ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يولي أهمية خاصة لخطة المؤتمرات لأنها تتناول العصب الرئيسي لعمل الوفود. وأعرب عن قلقه لأنه، بالرغم من أهمية إصدار الوثائق باللغات الرسمية الست في موعدها، لما يخلفه ذلك من أثر مباشر على كفاءة عمل هيئات الأمم المتحدة، يجري تجاهل قاعدة الأسابيع الستة، موضوع العديد

من قرارات الجمعية العامة. وأشار في هذا الصدد إلى اقتراح انعقاد فرقة عمل داخل الأمانة العامة لدراسة هذه المسألة، ومن المأمول أن تتوصل فرقة العمل إلى نتائج ملموسة، وأكد أهمية إتاحة الوثائق بجميع اللغات الرسمية على موقع الأمم المتحدة على الإنترنت.

٧١ - وأعرب عن ترحيب وفده بجهود إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لزيادة نسبة اجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء التي تقدم لها خدمات الترجمة الشفوية، كما يرحب بمبادرة زيادة ثلاثة جلسات احتياطية استراتيجية تعقد على أساس ''حسب الاقتضاء''.

٧٢ - وذكر أن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر يجب ألا يكون له أي أثر ضار على نوعية خدمات المؤتمرات، وعلى استخدام اللغات الرسمية الست للمنظمة على قدم المساواة، أو على شروط عمل موظفي اللغات.

٧٣ - وأضاف أنه يجب وضع أهداف الإدارة الكلية المتكاملة - لتعزيز الكفاءة ومواءمة الممارسات والإجراءات في جميع مراكز العمل الأربعة - في الاعتبار. ويجب مراعاة الطابع الفريد لدوائر اللغات لدى إدخال التغيرات في أساليب العمل.

٧٤ - وفيما يتصل بخدمات الترجمة الشفوية والتحريرية، وجه الانتباه إلى أهمية توحيد المصطلحات وتطويرها عن طريق التنسيق بين تلك الدوائر.

٧٥ - وأعرب عن قلق وفده العميق إزاء التحول الديمغرافي في دوائر اللغات كما هو مبين في تقرير الأمين العام (A/63/119). وطالب إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات باتخاذ التدابير اللازمة للتغلب على النقص في الموارد البشرية، ولا سيما من خلال عقد الامتحانات التنافسية الدولية، والتنسيق الكامل مع مكتب إدارة الموارد البشرية في الإعداد لهذه الامتحانات. وأفاد بأنه يؤيد الاستعانة بالمتقاعدين ورفع الحد الأقصى لإيراداتهم من أجل زيادة توافرهم للعمل بعقود قصيرة الأجل. ومن المهم أيضا تدريب الموظفين الجدد لإعدادهم لتحمل المسؤوليات الزائدة الناجمة عن تقاعد أعداد كبيرة من موظفي اللغات، ورحب بجهود الأمانة العامة في الاتصال بجامعات ومدارس الترجمة الشفوية بشأن شغل الوظائف في الأمم المتحدة وبشكل خاص في العالم العربي.

٧٦ - وختم كلامه بقوله إن وفده يعرب عن قلقه الشديد لاستخدام بعض الدول مباني الأمم المتحدة لأنشطة لا تصون احترام حياد المنظمة ولا تتماشى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وتستدعي هذه المسألة اهتماما خاصا لأنها خلقت تصورا بأنه يمكن إساءة استخدام مباني الأمم المتحدة للإساءة إلى بعض الدول الأعضاء وفي ظل موقف تفسيري للأمانة العامة يصعب الدفاع عنه.

٧٧ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن التنفيذ الناجح لنظام الإدارة الكلية المتكاملة للمؤتمرات سيؤدي إلى تقسيم العمل بين مقر الأمم المتحدة ومراكز العمل الأخرى على نحو متوازن. ويجب أن يتوخى إصلاح أساليب عمل دوائر اللغات الحفاظ على الطابع الفريد لتلك الدوائر وأن يصمم لتحسين نوعية الترجمة الشفوية والتحريرية. وتعتمد النوعية بدورها على توفير شروط عمل وموارد ملائمة لجميع دوائر اللغات على قدم المساواة على النحو المنصوص عليه في جملة نصوص، منها قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٦١ بشأن تعدد اللغات.

٧٨ - وذكر أنه ينبغي التعجيل بعقد الامتحانات بغية تغذية قوائم المرشحين لملء الشواغر. ومن غير المرجح أن تضع الامتحانات عبئا ثقيلا على مكتب إدارة الموارد البشرية، نظرا لأن دوائر اللغات نفسها هل التي تقوم بمعظم العمل ذي الصلة.

٧٩ - وأعرب عن تقديره لاجتماعات المعلومات نصف السنوية التي تحاط فيها الوفود علما بالمسائل التي تتعلق بدوائر اللغات وتتلقى فيها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تغذية مرتدة مباشرة من الجمهور المستهدف. ويعرب الوفد الروسي عن القلق، كما في الماضي، إزاء نوعية الترجمة الشفوية غير المرضية من الروسية إلى الإنكليزية، التي تعتبر مؤسفة بوجه خاص عندما تكون تستند إلى بيانات مكتوبة تم توزيعها مقدما. ويدل هذا القصور ليس فقط على عدم المعرفة الكافية باللغة الروسية بل أيضا على عدم كفاية الإعداد للاجتماعات.

٨٠ - وأضاف أن المبادرات المتخذة لتعزيز أنشطة الاتصال بالمؤسسات التعليمية من أجل اجتذاب موظفين لغويين أكفاء وتعزيز هيبة العمل في الأمم المتحدة تستحق الثناء، وينبغي أن تكون جزءا من التخطيط الاستراتيجي، بالاستناد إلى الاستخدام الرشيد للموارد، عند عقد الامتحانات التنافسية في المستقبل.

٨١ - وأردف أنه يتطلع إلى تلقي معلومات عن نتائج جهود الأمانة العامة لتحسين مراقبة جودة الترجمة التحريرية التعاقدية. وهو يشعر بالقلق إزاء الافتقار للشفافية والاتساق والتكافؤ في الاستعانة بموظفي المساعدة المؤقتة، ويؤيد توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريرها عن مراجعة الترتيبات التي تنظم تعيين موظفي المساعدة المؤقتة (A/63/94) بأن تقوم الأمانة العامة بتحديد معايير ومبادئ توجيهية لاختيار الموظفين المؤقتين والعاملين لحسابهم الخاص.

٨٢ - وختم كلامه بقوله إن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر يجب ألا يؤثر سلبا على توفير خدمات اللغات من جانب الأمانة العامة. وفي هذا الصدد ، تنتابه الحيرة إزاء مبادرات مثل تركيب الأبواب المقاومة للحريق ومبادرة ''تبريد الأمم المتحدة''، التي اتخذت قبل بدء المخطط بوقت قصير دون مبرر جدي أو ولاية حكومية دولية. وينبغي الإحاطة علما بآراء الدول الأعضاء بشأن تلك المسألة على النحو المبين في القرارات.

٨٣ - **السيد فاروق** (باكستان): قال إن تنفيذ المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من شأنه تحسين نوعية خدمات المؤتمرات والوثائق، التي تتسم بأهمية حيوية لأعمال المنظمة. وأكد أن التكنولوجيا التي تركب في جميع مراكز العمل يجب أن تكون متوائمة، وطلب أن تتضمن التقارير المقبلة للأمين العام معلومات عن الوفورات المالية التي تحققت من خلال المبادرة.

٨٤ - وذكر أنه على الرغم من أن المعدل الإجمالي لاستخدام مرافق المؤتمرات ظل بنسبة ٨٣ في المائة منذ العام الماضي، فقد انخفض الرقم العائد لنيويورك من ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهو دون المعدل القياسي البالغ ٨٠ في المائة. ورغم أن خدمة اجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى زادت بشكل ملحوظ، من ٧٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٧، فإن هناك مجالا لزيادة التحسين، نظرا لأن تلك الأرقام أقل بكثير من المستوى الذي تحقق قبل خمس سنوات، عندما تم تقديم الخدمات لنسبة ٩٨ في المائة من هذه الاجتماعات.

٨٥ - وأضاف أنه لضمان كفاءة استخدام موارد المؤتمرات، ينبغي عقد الاجتماعات في مواعيدها المحددة. وعلاوة على ذلك، يجب توفير موارد كافية من الميزانية لتمكين اللجنة الخامسة من الاضطلاع بأعمالها. كما يشعر وفده بالقلق إزاء ارتفاع معدل الشغور في دوائر اللغات ويرحب بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتصحيح الوضع.

٨٦ - وأردف أن تأخر إصدار الوثائق هو مشكلة جعلت من الصعب على الوفود الصغيرة النظر في التقارير. وتبين من معدل الامتثال للقواعد المتعلقة بتقديمها في حينها عدم تحقيق أي تحسن، بعد أن ظل في نيويورك بنسبة ٦٥ في المائة. وهو يود أن يعرف، علاوة على ذلك، السبب في أن معدل الامتثال لتقديمها في جنيف لا يتجاوز ٣٧ في المائة، وأكد ضرورة تحقيق الشفافية والمساءلة في هذه المسألة.

٨٧ - وختم كلامه بقوله إنه يشجع جميع الراغبين في تقديم طلبات لعقد جلسات في المقر خلال تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر على التباحث مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

٨٨ - **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال إنه ليس بمقدور المنظمة القيام بعملها دون توفر المعلومات الضرورية؛ وقد حان الوقت لحل المشكلة القديمة العهد المتمثلة في تأخر تقديم الوثائق بصورة نهائية.

٨٩ - وأعرب عن سروره لتقديم خدمات المؤتمرات للمجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى وأكد مجددا أن المناقشات الإقليمية جزء أساسي من عملية صنع القرار في المنظمة.

٩٠ - وذكر أن وفده يشعر بقلق عميق لأن بعض الدول الأعضاء استخدمت مباني الأمم المتحدة لمهاجمة دول أعضاء أخرى. ويعد ذلك انتهاكا للنظام الداخلي ويقوض الثقة في مسؤولي الأمانة العامة الذين سمحوا بذلك. وقد قامت حركة بلدان عدم الانحياز بإبلاغ الأمين العام في عدة مناسبات معارضتها لعقد هذه المناسبات.

٩١ - وأعرب عن ترحيبه بجهود الأمانة العامة للاتصال بمؤسسات التدريب اللغوي وعن أمله في توسيع نطاق تلك الجهود ليشمل الجامعات في جميع البلدان الناطقة بالإسبانية في العالم. ونظرا لأن عددا كبيرا من البلدان ينطق بالإسبانية، فإن من المهم أن يراعي المترجمون التحريريون والشفويون في المنظمة جميع الفوارق الدقيقة الحديثة في المعاني.

٩٢ - **السيد صفائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن هدف الإدارة الرئيسي ينبغي أن يكون كفالة خدمة المؤتمرات على النحو الأمثل، على أساس احترام جميع الدول الأعضاء ومعاملتها على قدم المساواة. وهو في هذا الصدد، يشاطر حركة عدم الانحياز شعورها بالقلق لأن مباني الأمم المتحدة تستخدم من جانب بضع دول لأنشطة من شأنها تقويض كرامة المنظمة وموضوعيتها. ومن الواضح أن الإدارة لم تكن تتحلى بما فيه الكفاية بالحساسية لروح التعاون الدولي البناء. ويجب أن تقوم اللجنة الخامسة والجمعية العامة بوضع مبادئ توجيهية صارمة لتحرير الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية من فكرة أن مرافق الأمم المتحدة يمكن استخدامها للاضطلاع بأنشطة حساسة سياسيا ضد دولة عضو أخرى.

٩٣ - **السيد شين يانجي** (الصين): قال إن وفده يقدر الجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين نوعية خدمات المؤتمرات وإدارتها المتكاملة. وهو يحيط علما بالبيان الوارد في تقرير الأمين العام بأن هناك عددا من العوامل الخارجية الخارجة عن سيطرة الإدارة التي واصلت التأثير في كفاءة استخدام مواردها وأعرب عن سروره لأن الإدارة قد قررت دراسة تلك العوامل.

٩٤ - وأشار إلى التحول الديمغرافي في دوائر اللغات وأشاد بالإدارة لعقد الامتحانات التنافسية لملء الشواغر وإدخال برامج تدريبية للموظفين الجدد وللعاملين لحسابهم الخاص.

٩٥ - وختم كلامه بقوله إنه مسرور لأن الإدارة تدرس بنشاط سبل ضمان كفاءة خدمة المؤتمرات والمساواة في شروط العمل لجميع موظفي اللغات أثناء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٩٦ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أكد مجددا أن الإدارة ستبذل قصارى جهدها لتفادي أي انقطاع أثناء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، بيد أنه نظرا لأن موظفي الإدارة سيكونون مبعثرين على خمسة مواقع، فلا بد من وقوع حوادث.

٩٧ - وذكر أن الدول الأعضاء لا الأمانة العامة هي التي تتحمل المسؤولية عن نقص استخدام خدمات المؤتمرات. أما فيما يتعلق بتقديم الخدمات للمجموعات الإقليمية، أفاد بأنه تم عقد المناقشات المواضيعية السبع أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وعقد ثلاث من هذه المناقشات جلسات مسائية وعقدت اثنتين أو ثلاث منها موائد مستديرة. وقد وافقت الجمعية العامة نفسها على تلك المناقشات المواضيعية التي جعلت من الصعب على الإدارة توفير خدمة المؤتمرات للمجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى.

٩٨ - وأضاف أن الأمين العام أصدر في نيسان/أبريل ١٩٩٦ تعليمات إدارية (ST/AI/416) تحدد قواعد استخدام مباني الأمم المتحدة. ويتعين على أي دولة عضو ترغب في استخدام المباني إبلاغ الإدارة بطابع الاجتماع وبرنامجه والجهات المشتركة في رعايته وعدد المشاركين. ولا يمنح الإذن إلا عندما يتم الوفاء بجميع المتطلبات. وسبق أن رفضت الإدارة طلبات ذكر فيها مثلا، اسم الدولة العضو في العنوان. ومن الواضح، أن ما يجري داخل الغرفة يتجاوز سيطرة الإدارة.

٩٩ - وردا على تعليق ممثل كوبا بشأن الاتصال بالجامعات، أشار إلى أنه تم منذ أربعة أشهر توجيه رسالة إلى جميع البعثات تطلب إليها اقتراح أسماء مؤسسات اللغات. ولم تستجب بعثة كوبا لذلك الطلب.

١٠٠ - أما فيما يتعلق باللجنة الرابعة، فقد اعتمدت الجمعية العامة القرار الذي يسمح للوفود المعنية بالتصويت في نفس اليوم الذي عقدت فيه اللجنة الرابعة الاجتماع المعني. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك وقت كاف لتحديث آلات التصويت التي تستخدمها تلك اللجنة. وقد طلب أمين اللجنة الرابعة من الوفود المعنية تسجيل تصويتها في الجمعية العامة عندما يعرض عليها قرار اللجنة الرابعة.

١٠١ - وأعرب عن تقديره لاستعداد الاتحاد الأوروبي لتأييد مشروع القرار الوارد في المرفق الأول لتقرير الأمين العام (A/63/119) وحث اللجنة الخامسة على إدراج مقترحاته بشأن مرتبات المتقاعدين.

١٠٢ - **الرئيس:** تكلم باسم نائب رئيس اللجنة الاستشارية، فقال إن اللجنة الاستشارية ستقدم ردها على أسئلة الوفود كتابة.

١٠٣ - **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال إن وفد بلده يدرك جيدا وجود التعليمات الإدارية ST/AI/416. إلا أن شكواه تتمثل في أنه يجري انتهاك أحكام تلك التعليمات. ومن الواضح أن الدول الأعضاء المعنية ادعت بأنها تتصرف تحت مظلة الأمم المتحدة. ولا يقتصر الأمر على أن هذه المناسبات تزداد تواترا، بل إن المشاركين فيها يزدادون عدوانية. ويجدر بالمنظمة أن تهتم بسمعتها.

١٠٤ - وذكر أن كوبا وغيرها من وفود أمريكا اللاتينية لم تكن في حالات معينة، تتفق مع الترجمة الإسبانية و/أو تفسير عبارة معينة. وأكد مجددا أهمية الاتصال بجميع الرابطات المهنية للغة الإسبانية ومؤسسات اللغات بوجه خاص. وأفاد بأنه سيكون ممتنا لوكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتزويده بنسخة أخرى من رسالته الموجهة إلى بعثة كوبا.

١٠٥ - **السيد صفائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه إما أنه لا وجود للمبادئ التوجيهية التي تحيط المشاركين علما بما يمكن أو لا يمكن فعله في مباني الأمم المتحدة، أو أن

هناك مبادئ توجيهية، لكن المشاركين لم يحاطوا علما بها. وسيكون ممتنا للتوضيح.

١٠٦ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال إن الإدارة تقوم دائما بنصح البعثات الطالبة بأن المناسبة ينبغي ألا تنتهك مبادئ المنظمة. غير أن الإدارة ليست مسؤولة عن إصدار أذونات الدخول أو رصد محتوى الاجتماعات. وهو يرفض بحزم الاتهام بأن أحد المسؤولين في الأمانة قد تصرف على نحو غير سليم. وأفاد بأنه نفسه هو الشخص المسؤول عن منح الإذن بهذه المناسبات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.